مالية السودان الخارجية

صباح نعوش (*)

Abstract

Sudan External Finance

The country suffers from economic and financial crisis namely poverty, unemployment, hyperinfaltion, weak currency and trade deficit.

It is an agricultural country but the agricultural export is sufficient for only half of it's global import. This situation is caused by an acute shortage of oil products, a lack of investment and civil war. As a result, the country has to depend on external resources mainly aid and private transfers. Because of the diplomatic deterioration with it's neighbouring countries and the West, the government stand over the Gluf War resulted in external resources falling from $ 1345 million in 1989 to $ 413 million in 1995. Contrary to most of the Arab countries, the deficit cannot be offset by it's reserves. Therefore, its financial ability is shrunk to solve the debt service. The external debt have reached $ 17 billion which is equivalent to three times the country's GDP . As a result, the living standards are poor, starvation and disease are common.

The government is trying to adopt varying financial resources. But the choices are few, which is almost limited to the oil instead of importing it. It is expected that the oil production will reach to 300k b/d over the next few years, 200k b/d of which will be allocated for export. This will result in higher productivity and therefore the export will be increased by $1 billion. Empirically, increase in the production of crude oil is unlikely because the lack of reserves and military warfare. On the other hand, if conflict continues, the oil revenue may not relieve the financial problems but may cause increased military expenditure. It is not possible to face the financial crisis without finding quick solutions to end the military and political conflicts permanently. Peace is the only hope final achievement. It would bring an increase in the national and foreign investments, the return of good agriculture reputation and growth in industrial productivity. With this outcome, it is possible to solve the suffocation of the country and therefore improve the living standards of the population.

(*) باحث اقتصادى – فرنسا

مقدمـــة:

يمر السودان بأزمة اقتصادية ومالية حادة قوامها هبوط الناتج المحلى الإجمالى وارتفاع معدلات التضخم والبطالة وتدهور القيمة التعادلية للجنيه. الكوارث الطبيعية تتكرر باستمرار وفى كل مرة تتدهور الزراعة وتدمر البنية التحتية وتصيب المجاعة ملايين الأشخاص. بسبب هذه الحالة يحصل السودان على مساعدات خارجية خاصة بشكل مواد غذائية وأدوية تمنح بالدرجة الأولى من قبل الدول الصناعية ثم تأتى الدول العربية بالمرتبة الثانية. ولكن لأسباب سياسية انخفضت هذه المساعدات وهبطت تحويلات العمال المهاجرين. كما تقلصت الاستثمارات الأجنبية المباشرة ونقصت حصيلة الصادرات الأمر الذى قاد إلى إضعاف قابلية الدولة على مواجهة أعبائها المالية الناجمة عن ديونها الخارجية وإلى تردى مستوى معيشة السكان.

حاولت الحكومات المتعاقبة التصدى لهذه الأزمة وبذلت جهوداً مهمة للتخفيف من وطأتها. فقد اهتمت بجميع القطاعات الاقتصادية خاصة الزراعة وشرعت أنظمة لتشجيع رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية وأجرت إصلاحات مالية ونقدية وتعاقدت مع عدة شركات لإنتاج النفط محلياً. لكن الأزمة عميقة، تعقدت نتيجة لاستمرار وتصاعد الحرب الأهلية إضافة إلى تردى العلاقات مع الكثير من الدول المجاورة والغربية. لذلك لم تقد تلك الجهود إلى نتائج إيجابية فأصبحت معالجة أزمة المالية الخارجية على درجة كبيرة من الصعوبة. يتأتى هذا العجز من ضعف الأهمية التجارية للزراعة والصناعة ومن انخفاض التدفقات المالية الخارجية.

(١) عجز الميزان الجارى

فى عام ١٩٩٥ بلغت الصادرات ٣٩٣ مليون دولار فى حين وصلت الواردات إلى ٨٢٥ مليون دولار. الميزان التجارى فى حالة عجز مزمن مع ٩ دول من مجموع ١٥ دولة تتاجر بصورة رئيسية مع السودان[١]. وعلى خلاف دول شمال أفريقيا، تعد الدول العربية الخليجية أهم سوق للسودان. وهذا ناجم عن طبيعة الاقتصاد السودانى وعن بنية تجارته الخارجية. السعودية المصدر والمستورد الأول. حيث تبلغ صادرتها ١٧٥

مليون دولار وتنصب على النفط ووسائل النقل. أما وارداتها التى تتعلق بالحيوانات الحية فلا تتجاوز ٦١ مليون دولار. يتبين من الجدول التالى[٢] العجز المزمن الذى يعانى منه الميزان التجارى وميزان العمليات الجارية (بملايين الدولارات).

الميزان الجارى	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
الصادرات	٥٤٤	٣٢٦	٣٠٢	٢١٣	٣٠٦	٥٣٧	٣٩٣	٥٤٠	٥٢٠
الواردات	١٠٥١	٦٤٩	١١٣٨	٨١٠	٥٩٢	١٠٩٥	٨٢٥	٩٥٠	٩٧٠
الميزان التجارى	٥٠٧-	٣٢٣-	٨٣٦-	٥٩٧-	٢٨٦-	٥٥٨-	٤٣٢-	٤١٠-	٤٥٠-
الخدمات والدخول	٢١٦-	٥٥-	١٣٧-	٥٢-	١٤-	٧٠-	٢٧-	غ م	غ م
التحويلات بدون مقابل	٥٧٢+	١٢٠+	١٢٨+	٢٣٢+	٨٥+	٨٢+	٨٠+	غ م	غ م
الميزان الجارى	١٥١-	٢٥٨-	٨٤٥-	٤١٧-	٢١٥-	٥٤٦-	٣٧٩-	٤١٨-	٥٨٤-

(١-١) ضعف الأهمية المالية للقطاعات السلعية:

يعتمد الاقتصاد على الزراعة إذ يشكل هذا القطاع ثلث الناتج المحلى الإجمالى ويستحوذ على الحصيلة الكلية للصادرات. ومع ذلك لاتغطى الصادرات الزراعية الرئيسية (القطن والصمغ العربى والسمسم) سوى ربع الواردات.

يستهلك السودانيون حوالى ٥٪ من إنتاج القطن أما الباقى فيخصص للتصدير خاصة إلى تايلاند واليابان وإيطاليا. يحتل السودان المركز الدولى الحادى عشر فى إنتاج هذه المادة والسابع فى تصديرها. لكن القطن فقد أهميته فى السوق العالمية نظراً لتطور صناعة الملابس. كما انتقل الإنتاج السودانى من ٢٢١ ألف طن فى عام ١٩٨٤ إلى ٩٥ ألف طن فى عام ١٩٩٤[٣]. لذلك انخفضت إيراداته لتصل إلى ٩٦ مليون دولار أى ١٨٪ من الصادرات مقابل ٥٢٪ عام ١٩٨٤ ولا تمول سوى ٩٪ من الواردات مقابل ٢٧٪ عام ١٩٨٤[٤]. ويعد السودان أكبر منتج للصمغ العربى ويغطى ثلاثة أرباع الطلب العالمى. بيد أن مردودية هذه المادة التى تستخدم عادة فى صناعة الأغذية وتحضير الأدوية لاتتعدى ٨١ مليون دولار أى ١٥٪ من الصادرات ولاتساهم فى تمويل أكثر من ٧٪ من الواردات. وكما هو حال القطن، تراجعت الأهمية المالية للصمغ العربى بسبب الظروف المناخية وموجات الحشرات وعدم العناية الكافية

بالأشجار فانخفض الإنتاج. وينتج السودان نحو ٢٠٠ ألف طن من السمسم. وهو ثالث منتج لهذه المادة بعد الصين والهند وثانى مصدر لها بعد الصين. وعلى خلاف القطن، يستهلك السودانيون ثلاثة أرباع الإنتاج ويصدر الباقى خاصة إلى مصر والسعودية والأردن وسوريا. وبلغت حصيلة الصادرات ٧٧ مليون دولار أى ١٤٪ من الصادرات الكلية.

يعتقد السودانيون أن بلدهم قادر على توفير الغذاء لجميع الدول العربية. وهذا الاعتقاد الراسخ منذ زمن يعد صحيحاً إلى حد كبير تحت معطيات مالية وسياسية سليمة. يتوفر فى السودان أعلى الإمكانات الزراعية العربية بسبب كثرة العاملين فى هذا القطاع ووجود مصادر مائية لا مثيل لها فى الوطن العربى. فقد قدرت كمية المياه المستخدمة فى القطاع الزراعى العربى بنحو ١٣٤ مليار متر مكعب يستحوذ السودان وحده على ربعها. إضافة إلى النيل الأبيض والنيل الأزرق وكذلك نهر عطبرة ونهر دندر فى الشرق وهنالك أنهر عديدة فى الجنوب كنهر سوبات ونهر لولو ونهر بيبور. أما الأراضى القابلة للزراعة فهى شاسعة حيث قدرت بنحو ٨٤ مليون هكتار أى ثلث مساحة الإقليم علماً بأن السودان من حيث مساحته يعتبر أكبر بلد عربى وأفريقى. ولأهمية الزراعة فى إشباع حاجات المواطنين الأساسية وفى المبادلات التجارية الخارجية، تولى الحكومة اهتماماً كبيراً لتنميتها. فقد ركز البرنامج الاقتصادى الثلاثى للسنوات ١٩٩٣-١٩٩٥ على هذا القطاع. بيد أن الظروف السياسية وندرة الموارد المالية تحول دون تحقيق الهدف المنشود، إذ لم تتمكن الدولة من تنفيذ أهم المشاريع المدرجة فى هذا البرنامج ولايزال الاكتفاء الذاتى بعيد المنال. وحسب التقديرات الأخيرة لمنظمة التغذية والزراعة، تراجع إنتاج الحبوب من ٤.٨ مليون طن فى عام ١٩٩٤ إلى ٣.٨ مليون طن فى عام ١٩٩٥. فى حين يزداد الطلب الداخلى بحوالى ١٠٠ ألف طن سنوياً بحكم العامل السكانى. لابد إذن من الاستيراد، الأمر الذى يخلق عدة متاعب نظراً للأزمة المالية الحادة. ولاشك أن البلد يحصل على مساعدات غذائية من بعض الدول الأجنبية ومن المنظمات غير الحكومية. لكن هذه المساعدات تتجه نحو التباطؤ كما أنها لا تعالج المشكلة، إذ لا تشكل سوى ٧٨ ألف طن فى عام ١٩٩٥ أى أقل من ١٠٪ من حجم الفجوة بين العرض والطلب. وتجدر الإشارة إلى أن بعض هذه المساعدات تخصص للاجئين الصوماليين والإريتريين والإثيوبيين.

يفترض الارتقاء بالدور المالى للزراعة الاعتناء بمستوى معيشة المزارعين الذى يتناسب طرديًا مع إنتاجيتهم. وبصرف النظر عن الظروف القاهرة التى يتعين ألا تتخذ ذريعة لتبرير المشكلة، تنجم الإنتاجية الضعيفة عن انخفاض الدخول الزراعية بحيث لا يستطيع المزارع استخدام الآلات والمعدات الحديثة. لذلك غالبًا ما تستخدم وسائل بدائية قوامها الجهود العضلية للإنسان وتسخير الحيوان. ناهيك عن أن تردى الأحوال المعيشية للمزارعين وتفشى الأمية لاتشجع على اكتساب المعرفة العلمية الضرورية لجميع مراحل الدورة الزراعية. لذلك ينبغى بذل قصارى الجهود لمساعدة المزارعين فى الحصول على المواد والأدوات المناسبة لمقاومة الأمراض والحشرات. ليست المشاكل زراعية بحتة فقط، إذ تلعب البنية التحتية غير المناسبة دورًا هامًا فى تردى الزراعة والتغذية. وشبكة النقل البرى لم تصمم لأغراض إنتاجية بقدر ما ترمى إلى ربط العاصمة بالمدن القريبة. فيندر وجود الطرق بين السودان والدول المجاورة أو بين الريف المنتج والمدينة المستهلكة. وينبنى على هذا الوضع صعوبة تصدير المحاصيل سريعة التلف وينجم عنه أيضًا صعوبة توزيع المساعدات الخارجية العينية. وقد بينت تقارير المنظمات غير الحكومية أن آلاف الأطنان من المساعدات الغذائية يصيبها التلف فى مناطق التخزين بسبب تعذر نقلها وتوزيعها على المحتاجين.

ومن ناحية أخرى، تتوفر إمكانات هائلة لتنمية منتجات كثيرة تفى بالاستهلاك المحلى ويمكن تخصيص جزء منها للتصدير. ففى الجنوب يتوفر المناخ المناسب لزراعة الأرز والشاى والبن. وقد بذلت الحكومة جهودًا كبيرة فى هذا الميدان ولم تكن النتائج إيجابية بسبب استمرار الحرب الأهلية التى تعيق التنمية الزراعية وتعرقل زيادة المنتجات الغذائية الضرورية لمعيشة المواطنين إضافة إلى دورها فى إهدار الموارد المالية وإرهاق مالية الدولة. ففى خلال الفترة الواقعة بين ١٩٨٦ و١٩٩٠ رصد السودان ١٢٠٦ مليون دولار للدفاع أى بمعدل سنوى قدره ٢٤١ مليون دولار. فى حين بلغت الاعتمادات المخصصة للزراعة ٥٣٦ مليون دولار أى ١٠٧ مليون دولار فى السنة. وعلى هذا الأساس لايمكن معالجة اتساع الفجوة الغذائية دون إيجاد حل سريع ونهائى للصراعات العسكرية التى أنهكت الشعب ودمرت الاقتصاد برمته.

وحتى يتمكن القطاع الزراعى أن يساهم بصورة فاعلة فى التجارة الخارجية وبسبب ضعف الموارد المالية المحلية، لابد من جذب رؤوس الأموال العربية والأجنبية، ولايمكن تحقيق هذا الهدف إلا تحت ظروف سياسية مستقرة وعلاقات دبلوماسية سليمة وطبيعية. فقد ظهر بوضوح أن تردى هذه الظروف والعلاقات، بغض النظر عن أسبابها، أدت ولاتزال تؤدى إلى تعميق عزلة السودان وعدم اهتمام المستثمرين الأجانب بأى قطاع سواء كان زراعيًا أم صناعيًا. كما قادت هذه الظروف إلى تعليق المساعدات الخارجية إلى أجل غير مسمى. وازدادت المشاكل تعقيداً وحدة بعد القرارات الأخيرة لمجلس الأمن الدولى المتعلقة بعدم احترام الحكومة السودانية لحقوق لإنسان وبعلاقتها بالإرهاب. وبناء على ذلك يتعين العمل على تطوير أجهزة التمويل لزراعى، حيث يتسم الإقراض الزراعى بالضعف الشديد قياساً بالحاجات ولايتعدى معدله السنوى ٣٢ مليون دولار. وهو مبلغ ضعيف مقارنة بالدول العربية الأخرى فقد بلغ معدل الإقراض الزراعى ١٢٨ مليون دولار فى الأردن و٢٨٣ مليون دولار فى سوريا و٣٢٩ مليون دولار فى المغرب علماً بأن مساحة السودان تعادل ثلاثة أضعاف مساحة هذه البلدان الثلاث مجتمعة. أضف إلى ذلك أن الجزء الأكبر من القروض الممنوحة فى السودان قصيرة ومتوسطة الأجل فى حين أن أغلب القروض فى الدول العربية الأخرى متوسطة وطويلة الأجل. كما أن أسعار فائدة القروض الزراعية السودانية لاتزال، رغم كونها تفضيلية، مرتفعة نتيجة لتفاقم التضخم وانهيار القيمة التعادلية للجنيه.

وإذا كانت الزراعة ضعيفة الأهمية فى التجارة الخارجية رغم أنها تستحوذ على ٣٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى، فإن دور القطاع الصناعى بشقيه التحويلى والاستخراجى يصبح أضعف من باب أولى لأنه لايشكل سوى ١٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى. ومع أن الحكومة تولى اهتماماً خاصًا لهذا القطاع حيث ترصد له خطة التنمية حوالى ثلث نفقاتها أى ما يعادل الاعتمادات المخصصة للزراعة، حيث يعتبر الاهتمام بالصناعة ليس حديث العهد بل يعود إلى أكثر من ثلاثين سنة عندما كان الاعتقاد سائداً بأن الاستقلال السياسى لا يكتمل إلا بالخروج من التخلف الاقتصادى وأن التصنيع أفضل وسيلة للنمو، غير أن هذه السياسة الطموحة لم تكن مدروسة

بصورة كافية. فقد كان التوجه نحو إنتاج سلع مصنعة للسوق المحلية وللتصدير بغية الاستغناء عن استيرادها والحصول على إيرادات إضافية. لم يعر المخططون أهمية للمنافسة الشديدة التى تحكم آليات السوق الخارجية وبالغوا فى الإمكانية المالية لبلدهم الذى يعد من أكثر البلدان فقراً فى العالم ناهيك عن غياب الأطر الفنية اللازمة لتحقيق التحول السريع. لذلك فشلت هذه السياسة وأصبحت الأطروحات أكثر عقلانية. عندئذ اتجهت الخطط الاقتصادية نحو إنتاج المواد الضرورية للاستهلاك المحلى فبنيت معامل السكر والنسيج والأسمنت. ثم تبين الفرق الشاسع بين ما خطط له وما نفذ فعلاً نظراً لسوء التقديرات المالية. فقد وضعت الخطة الاقتصادية السداسية ١٩٧٠/١٩٧٥ تحت إشراف خبراء أجانب وقدرت إيراداتها بمبلغ ٦٦٠ مليون جنيه فى حين لم تزد إيراداتها الفعلية على ٢٥٠ مليون جنيه. لهذا استغنى عن الكثير من المشاريع المدرجة فيها من جهة واضطرت الحكومة إلى الاقتراض من الخارج لتمويل العجز من جهة أخرى فظهرت منذ السبعينات مشكلة الديون الخارجية. ولا يتوقف التقدير غير الدقيق على إنجاز المعامل بل يشمل أيضاً قابليتها الإنتاجية. وأوضح مثال على ذلك معمل «الكنانة» لإنتاج السكر. إنه من أكبر معامل السكر فى أفريقيا، مملوك للدولة (٣٣,٥٪ من رأس المال) ولمستثمرين سعوديين (٣٢,٥٪) وكويتيين (١١,٦٪) إضافة إلى مستثمرين آخرين سودانيين وأجانب. فى السنة الأولى من إنشائه (١٩٨٠) أشارت الدراسات الأولية إلى أن إنتاجه سوف يغطى حاجات الوطن العربى، الأمر الذى يعزز الميزان التجارى بصورة كبيرة. ثم تبين أن هذه الدراسة غير واقعية. فى الوقت الحاضر ينتج المعمل ٣٠٠ ألف طن فى السنة[٥] فى حين تصل حاجات البلدان العربية إلى ٦,٢ مليون طن وارداتها إلى أكثر من ٤ ملايين طن. وهذه الكمية بعيدة كل البعد عن طاقة المعمل التى تلبى أقل من ثلثى الطلب المحلى.

ذكرنا أن السودان من البلدان التى تحتل مكانة دولية مرموقة فى إنتاج القطن. لذلك يفترض أن تزدهر فيه صناعة المنسوجات وأن تستحوذ صادرات الملابس على مرتبة مهمة فى التجارة الخارجية خاصة وأن الأيدى العاملة متوفرة وأن هذه المواد غير قابلة للتلف السريع. ولكن الواقع عكس ذلك تماماً. فقد بلغت القيمة المضافة لهذه

الصناعة خمسة ملايين دولار فقط فى حين تصل إلى ١٥١١ مليون دولار فى المغرب علمًا بأن هذا البلد غير منتج للقطن وفى مصر إلى ٢٢٦١ مليون دولار[٦]. والنتيجة النهائية عد وجود أثر لهذه المواد الصناعية فى الصادرات السودانية حيث تتأتى المشكلة من ضعف إنتاجية المصانع. فالمعامل المملوكة للقطاع الخاص تتراوح نسبة استغلالها بين ٣٠٪ للغزل و٣٨٪ للنسيج. أما المعامل التابعة للقطاع العام فلا تتعدى نسبة استغلالها ٢٠٪[٧]. تنتج جميع معامل السودان ثلث الحاجات الوطنية فقط. بسبب صعوبة تزويد المعامل بالطاقة وعدم استجابتها للتطور الفنى إذ أن أكبر الآلات لم يتم تجديدها منذ عشرين سنة. كما يتأثر الإنتاج بالمشاكل المتعلقة بندرة رؤوس الأموال والعجز المزمن لحسابات المعامل. وهكذا يضطر القطاع الخاص إلى اللجوء للمصارف بغية الحصول على القروض. ولما كان البلد يشكو من موجات تضخمية حادة، فإن أسعار الفائدة ترتفع بصورة كبيرة الأمرالذى يؤثر على كلفة الإنتاج فترتفع أسعار الاستهلاك النهائى ويهبط الإنتاج.

ولاشك أن ندرة الطاقة تلعب دورًا أساسيًا فى انخفاض الإنتاجية الصناعية. فالسودان يستهلك ١.٤ مليون طن مكافىء نفط فى السنة أى ٢٨.٦ ألف برميل مكافىء نفط يوميًا. وتشكل المنتجات النفطية ٩٤٪ من استهلاك الطاقة التجارية. ولكن المشكلة لا تتوقف عند ضعف الاستهلاك الكلى فحسب بل تشمل كذلك كيفية استخدام النفط فى مختلف الأنشطة الاقتصادية فمثلاً يستحوذ النقل على ٦٠٪ من المنتجات النفطية ولا يرصد للصناعة والزراعة سوى ١٥٪ و١٠٪ على التوالى مما يخلق أزمة حادة لجميع القطاعات. فعلى سبيل المثال، تنتج معامل الأسمنت ١٥٠ ألف طن سنويًا فى حين أن طاقتها الإنتاجية تبلغ ٣٧٠ ألف طن وتصل حاجات البلد إلى ٧٢٠ ألف طن وقد نجم هذا الوضع عن أن جميع معامل الأسمنت تدار بالنفط ولا تحصل على أكثر من نصف حاجاتها من هذه المادة. وتعانى المعامل الأخرى وكذلك الزراعة من نفس المشكلة، الأمر الذى يؤثر بشدة على التنمية الاقتصادية وعلى مستوى المعيشة. وبالنظر للمشاكل المالية الخارجية لا تستطيع الدولة رصد أموال إضافية لزيادة وارداتها النفطية. كما تتدهور تدريجيًا قيمة العملة المحلية مقابل العملات الرئيسية. لهذا لايمكن إيقاف ارتفاع أسعار المنتجات النفطية الأمر الذى يؤثر على أسعار المواد الأخرى.

(١-٢) انخفاض التدفقات المالية الخارجية:

نظرًا لضعف الأهمية المالية للزراعة والصناعة وبهدف تدعيم الميزان التجارى، تشجع السلطات العامة تحويلات العمال المهاجرين والاستثمارات الأجنبية. كما تسعى للحصول على المزيد من المساعدات الدولية. وحتى عام ١٩٨٩ كانت مدخرات المغتربين تساهم مساهمة فاعلة فى تخفيف الضغط على الميزان الجارى وكانت المساعدات الإنمائية وإلى حد ما الاستثمارات الأجنبية المباشرة تشكل الدعامة الأساسية لحساب رأس المال وبالتالى لميزان المدفوعات. ومنذ عام ١٩٩٠ هبط المجموع الكلى للتدفقات الخارجية فارتفع عجز الميزان الجارى. أما التحسن النسبى الذى شهده حساب رأس المال فى السنوات الأخيرة فقد نجم بالدرجة الأولى عن عدم مقدرة الدولة على خدمة ديونها الخارجية.

فى ١٩٨٥ بلغت الإعانات والقروض الميسرة الممنوحة للسودان ١١٣٥ مليون دولار[٨] أى ٢١٪ من الناتج المحلى الإجمالى فأصبحت إيرادًا مهمًا بدونه تزداد المجاعة والمشاكل الاجتماعية المختلفة. لكن هذه المساعدات غير كافية قياسًا بحاجات البلد من ناحية ولايمكن الاعتماد على استقرار حجمها من ناحية أخرى. ثم حدثت تطورات فى التسعينات تتعلق بمالية البلدان المانحة وبالعلاقات الدبلوماسية أثرت سلبيًا وبشدة على حجم المساعدات المقررة للسودان. فقد ظهرت صعوبات ترتبط بمالية الدول العربية المانحة قادت وستقود إلى الحد من تدفق الموارد. حيث أصبحت هذه الدول بحاجة إلى المزيد من الأموال لتطوير اقتصاداتها وتغطية عجز موازينها. وطبقًا للاحصاءات الرسمية لعام ١٩٩٤ بلغ عجز ميزان العمليات الجارية فى السعودية ١٠,٥ مليار دولار وسجل عام ١٩٩٥ عجزًا بنفس المستوى. كما نظمت الميزانية العامة لعام ١٩٩٥ بعجز قدره ٤ مليارات دولار (١١ مليار فى العام السابق). وتشكو الميزانيات العامة لجميع دول مجلس التعاون الخليجى من عجز مزمن. وقد نجم هذا الوضع عن ارتفاع النفقات العسكرية بسبب الأزمة التى خلقتها حرب الخليج[٩]. ولم تعد الإيرادات النفطية كافية لتمويل الإنفاق العام. فى عام ١٩٨٧، بلغت المساعدات العربية للسودان ٢٠٧ ملايين دولار فقط أى ١٢,٧٪ من المساعدات العربية البينية ثم اتجهت نحو الهبوط حتى وصلت فى عام ١٩٩٠ إلى ٨ مليون دولار فقط أى ٠,٢٪ من المساعدات العربية

البينية. ولم يطرأ تغيير مهم على هذا التوزيع فى السنوات اللاحقة(١٠) بسبب تردى أسعار النفط وموقف الحكومة السودانية من أزمة الخليج. ولكن لابد من إبداء ملاحظتين. الملاحظة الأولى أنه فى عام ١٩٩٠، قدمت البلدان العربية مساعدات لآسيا وأفريقيا جنوب الصحراء قدرها ١٠٤٠ مليون دولار. حصل الكثير من هذه الدول على مبالغ تفوق بكثير تلك التى حصل عليها السودان. والملاحظة الثانية أن المساعدات العربية البينية لاتقرر حسب معيار الحاجة الاجتماعية. فعلى سبيل المثال، بلغ متوسط نصيب الفرد من تلك المساعدات ١٩,٨ دولار فى المغرب مقابل ٠,٦ دولار فى السودان، علمًا بأن الدخل الفردى المغربى يعادل ثلاثة أضعاف الدخل الفردى السودانى. وعلى افتراض أن المساعدات العربية تستخدم لإعانة السكان الأكثر فقرًا، فإنها سوف لاتكفى لإطعام أكثر من ٤٠ ألف شخص علمًا بأن ٣ ملايين سودانى يعانون من الفقر المدقع وسوء الحالة الصحية.

كما اتخذت الدول الغربية عدة مواقف مناوئة للسودان حيث قررت المفوضية الأوربية منع تصدير الأسلحة وتقليص مساعداتها باستثناء ما يتعلق منها بالجانب الإنسانى البحت. وبالفعل هبطت المساعدات الأوربية الحكومية ومتعددة الأطراف من ٢٧٤ مليون دولار فى عام ١٩٨٧ إلى ١٠٤ مليون دولار فى عام ١٩٩٣. وأدرجت الولايات المتحدة السودان فى قائمة الدول التى تساند الإرهاب. أضف إلى ذلك أن واشنطن إدعت أكثر من مرة بأن مساعداتها العينية لم توزع على الفقراء السودانيين بل أقدمت الحكومة السودانية على بيع الحبوب للدول الأفريقية واللحوم للعراق. لهذه الأسباب انخفضت المساعدات الأمريكية خلال الفترة المذكورة من ١٠٣ إلى ١٩ مليون دولار.

وبعد قرار مجلس الأمن الصادر فى مايو من عام ١٩٩٦، قطعت أو قلصت ستون دولة تمثيلها الدبلوماسى فى السودان ولا تتأتى الخطورة من هذا العدد الكبير الذى يمثل ثلث بلدان المعمورة، فحسب بل من وزنها الاقتصادى وموقعها الجغرافى إذ يضم هذا العدد جميع البلدان الغربية التى كان السودان يعتمد عليها من الناحيتين التجارية والاستثمارية إضافة إلى أهميتها فى منح المساعدات. ويشمل أيضًا غالبية الدول

المجاورة وما ينجم عن ذلك من توتر عسكرى مستمر يؤجل بل ويلغى عملية التنمية الاقتصادية. ولا تقتصر العلاقات المتدهورة على الدول بل شملت كذلك المنظمات الدولية كإدارة البرنامج الغذائى التابعة للأمم المتحدة وبعض المنظمات الإنسانية غير الحكومية. ومن زاوية أخرى، أقدم صندوق النقد الدولى على تعليق استفادة السودان من تسهيلاته بسبب الديون المتأخرة.

ولاتعتمد الدول الصناعية، خاصة الأوربية، فى تقرير مساعداتها على العوامل السياسية فقط بل كذلك على الحسابات المتعلقة بصميم مشاكلها الاقتصاية. فقد بات واضحًا أنه كلما زاد الفقر فى البلدان النامية كلما ارتفعت هجرة عمالها للدول الصناعية وبالتالى يزداد عدد الأجانب فيها وتتفاقم البطالة وما يترتب عليها من نفقات مالية وصراعات عنصرية. لذلك تدعو الاستراتيجية الحديثة إلى معالجة موجات الهجرة عن طريق زيادة العون إذ تبين الحسابات أن كلفة هذا العون الهادف إلى تشغيل عدد معين من العاطلين عن العمل فى البلدان النامية أقل بكثير من كلفة إعالة نفس العدد من الأجانب العاطلين عن العمل فى أوربا الغربية. ولكن الدول الأوربية لاتجد خطورة من تفاقم البطالة فى السودان لضعف الهجرة السودانية إليها فى حين تهتم كثيراً بالحالة الاقتصادية فى المغرب والجزائر وتونس. لذلك تمنح مساعدات مهمة لهذه البلدان الثلاثة ولا تقرر مثل هذه التسهيلات للسودان.

إن المساعدة لاينبغى أن تكون هدفًا بحد ذاتها. فقد أكدت دراسات كثيرة[١١] على أن إنقاص المساعدات للبلدان النامية لايقود بالضرورة إلى إحداث آثار اقتصادية سيئة كما أن زيادة المساعدات لا يؤدى حتمًا إلى تحسين الأداء الاقتصادى ولاشك أن المساعدة عامل مهم من عوامل تطوير مستوى المعيشة ومعالجة الفقر لكنها ليست العامل الوحيد والأهم. ثم إن جوهر المشكلة لايكمن فى زيادة أو نقصان حجمها بل فى كيفية إدارتها. فحتى تساهم التدفقات المالية فى التنمية بصورة فعالة يتعين بالدرجة الأولى أن تتلاءم الخطط الاقتصادية مع حقيقة الحاجات المحلية وأن تنفذ المشاريع بشكل مقبول وقد دلت التجارب فى أفريقيا على خطورة الاعتقاد بأن مهمة الدول المانحة هى الدفع فقط دون دراسة جدوى المساعدة. لأن بعض البلدان الأفريقية تحصل

على مساعدات لتمويل برامج غير مجدية أو مشاريع لاتنفذ إلا مراحلها الأولى. وظهر ذلك واضحًا فى أغلب المشاريع الكبرى كالسدود والاستثمارات الصناعية التى ساهمت فيها مؤسسات عربية ودولية[١٢] لذلك يتعين أن تنصب جهود المسئولين السودانيين على تقليل الاعتماد على التحويلات الخارجية وزيادة الاعتماد على المصادر الداخلية. وهذا فى الواقع هو الهدف الأساسى للمساعدة. وبغير ذلك يتأزم الوضع المالى وتزداد المديونية بدون مبرر معقول.

أما تحويلات العمال المهاجرين فقد سجلت أيضًا هبوطًا فى السنوات القليلة الماضية. والواقع أن الهجرة السودانية حديثة نسبيًا إذ كان عدد السودانيين فى الخارج ٥٠ ألف شخص فى عام ١٩٨٦ فأصبح أكثر من ٦٠٠ ألف فى عام ١٩٨٩. نجم هذا الارتفاع عن تدهور مستوى المعيشة وضعف الأجور فى الداخل وعن الحاجة إلى اليد العاملة فى دول الخليج. لهذا يتواجد فى السعودية أكثر من نصف عدد المغتربين[١٣] وفى ١٩٨٩ بلغ صافى التحويلات بدون مقابل ٥٧٢ مليون دولار أى أكثر من حصيلة الصادرات وقد غطت هذه التحويلات عجز الميزان التجارى فأصبحت أساسية للمالية الخارجية وللتوازنات الاقتصادية الكبرى. لذلك تمنح للمهاجرين عدة مزايا كإمكانية فتح حسابات تدر فوائد معفاة من الضرائب وامتلاك عقارات بأسعار منخفضة وإعفاءات جزئية من الرسوم الجمركية. ولكن للهجرة آثار سيئة أيضًا. الأطباء والمهندسون والأساتذة يشكلون ثلث المهاجرين. فى حين لايمكن للعاطلين عن العمل السفر إلى الخارج كما أن الكثير من الدول غير مستعدة لاستقبالهم. وهكذا تنشأ مشاكل التعليم والصحة وندرة الأطر الفنية من هذه الهجرة التى اتجهت نحو الارتفاع فى السنتين الماضيتين.

ويلاحظ أن أزمة الخليج قادت إلى انخفاض شديد فى عدد العمال المغتربين الأمر الذى أفضى إلى انحسار التدفقات المالية: فبلغت ١٢٨ مليون دولار فى عام ١٩٩١ ولم يعد هذا المبلغ يغطى سوى ١٥٪ من عجز الميزان التجارى. وسجلت سنة ١٩٩٢ تحسنًا فى الإيرادات لكن السودان لم يستطع إلى الآن الوصول إلى مستوى التحويلات الذى

ساد ١٩٨٩. حدثت هذه الانخفاضات فى نفس الوقت الذى تدهورت فيه المساعدات الخارجية ثم أدت هذه العوامل مجتمعة إلى تردى الأحوال المالية. وتفاقم التضخم والفقر وزيادة البطالة والمجاعة.

فى ١٦ أغسطس ١٩٩٦ فرض مجلس الأمن مقاطعة جوية ضد السودان بسبب رفض الحكومة تسليم المتهمين بمحاولة اغتيال الرئيس المصرى فى أديس أبابا خلال انعقاد مؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية فى يونيه ١٩٩٥ ولم يحدد القرار تاريخ سريان العقوبات. وهذه المقاطعة فى حالة تطبيقها سيكون لها انعكاسات خطيرة على جميع الأنشطة الاقتصادية. إذ سيضعف الاتصال بين المدن لندرة الطرق البرية المعبدة واقتصار سكك الحديد على ربط بور سودان بالخرطوم وسيتعرض السودانيون إلى محنة جديدة لصعوبة توصيل المواد الغذائية وستزداد المجاعة وتنتشر الأمراض المعدية. وإذا اقتصرنا على تأثير هذا الحظر الجوى المحتمل على تحويلات المغتربين، نلاحظ أنه سيقود بالضرورة إلى هبوطها وإلى ارتفاع نفقات السفر والشحن. وستصبح السفرة شاقة لأنها ستستغرق وقتًا طويلاً مثلما يعانى العراقيون والليبيون من المقاطعة المفروضة عليهم إذ تستغرق السفرة من بغداد إلى عمان ومن طرابلس إلى جربة عدة ساعات. بل إن معاناة السودانيين ستكون أشد بكثير بسبب الرقعة الشاسعة لإقليمهم وعدم وجود طرق خارجية معبدة. عندئذ سيتخلى السودانيون المقيمون بالخارج عن زيارة بلدهم لقضاء عطلة العمل. حيث كان هؤلاء العمال يجلبون العملات الحرة التى تمثل مدخراتهم ويقومون بصرفها بالسوق السوداء للحصول على دخل أكبر مقارنة بالسعر الرسمى للبنك المركزى. ففى سبتمبر ١٩٩٢ كان السعر الرسمى للدولار الواحد ١٥ جنيهًا مقابل ٨٩ جنيهًا فى السوق السوداء. لذلك كانت المدخرات بعيدة عن القنوات المصرفية. ومن أجل محاربة السوق السوداء تم السماح مؤخرًا بفتح مكاتب تابعة للقطاع الخاص تتولى صرف العملات الحرة ثم تشترى الدولة هذه العملات من المكاتب وفى نهاية عام ١٩٩٦ بلغ سعر صرف الدولار ١٠٥٠ جنيهًا فى البنك المركزى و١٢٠٠ جنيهًا فى السوق الموازية. وفى الواقع لم يقد هذا الإجراء إلى تحسن واضح فى التحويلات إذ ستقود المقاطعة إلى تعذر اللجوء إلى هذه المكاتب بسبب انخفاض عدد

القادمين من الخارج، الأمر الذى سيؤثر بشدة على حجم التحويلات بينما ستؤدى المقاطعة إلى تزايد اختلال المبادلات التجارية والموازين المالية وسيتراجع الناتج المحلى الإجمالى ويرتفع معدل التضخم وتهبط من جديد القيمة التعادلية للجنيه.

من جهة أخرى ولنفس الأسباب المالية، تشجع الدولة الاستثمارات الأجنبية عن طريق منحها إعفاءات ضريبية. حتى يمكن التمتع بها ويتعين على المشاريع أن تساهم فى إنماء الناتج المحلى الإجمالى أو فى تعزيز مركز ميزان المدفوعات. حيث تشمل هذه الإعفاءات الضرائب على الدخول والرسوم الجمركية والرسوم المحلية[١٤]. بيد أن هذه المزايا ليست كافية لاستجلاب وتشجيع رؤوس الأموال وثمة اعتبارات كثيرة تلعب دوراً مهماً فى اتخاذ قرار الاستثمار. فالمستثمر الأجنبى، قبل أن يتخذ قراره، يجمع معلومات تفصيلية ليس عن التسهيلات المالية فقط بل كذلك عن السوق المحلية من حيث القدرة الشرائية للمواطنين وتوفر المواد الأولية الضرورية واليد العاملة المطلوبة. وينتبه أيضاً إلى مدى استقرار النظام السياسى وتأثيره على مركزه. وعلى هذا الأساس لايجد المستثمر الأجنبى أى عناصر إيجابية فى السودان ويفضل مصر وتونس والمغرب إذا اقتصرنا على شمال أفريقيا. ويصطدم تشجيع الاستثمارات الأجنبية بعقبات نقدية لأن الجنيه السودانى غير قابل للتحويل[١٥] وبالتالى يتعين الحصول على موافقة البنك المركزى لتحويل الأرباح، وغالباً ما تتم هذه الموافقة بعد فترة طويلة نسبياً بسبب ندرة الاحتياطيات النقدية الدولية. أضف إلى ذلك أن السعر الرسمى لصرف الجنيه لا يعادل قيمته الحقيقية على الرغم من الإجراءات المتخذة لمعالجة هذه المشكلة وقد أدى هذا الارتباك النقدى إلى إضعاف ثقة المستثمرين الأجانب بالسياسة الاقتصادية للبلد. وتذكر المصادر[١٦] أن المعدل السنوى للاستثمارات الأجنبية المباشرة لا يتجاوز ثلاثة ملايين دولار خلال الفترة الواقعة بين ١٩٨٣ و١٩٨٨ ثم تدهور الوضع الاستثمارى فى التسعينيات فلم يعد هنالك استثمار إيجابى بل ترحيل لرؤوس الأموال الأجنبية.

وعلى السودان بشكل خاص إن يخلق مناخاً ملائماً للاستثمار يشمل: الاعتناء بالتكوين المهنى لليد العاملة غير الماهرة وتسهيل الإجراءات الإدارية غير المجدية فى أغلب الأحيان وتطوير النظام المصرفى وإيجاد الحل السريع للصراعات العسكرية

وتحسين العلاقات الدبلوماسية مع البلدان المجاورة والدول الغربية. أضف إلى ذلك أن الهدف الأساسى للاستثمار الأجنبى هو تحويل الأرباح إلى الخارج. وهذا يصطدم بضعف قابلية الدولة على الدفع لعجز موازينها التجارية وتراكم ديونها الخارجية.

(٢) ثقل الديون الخارجية

نتيجة لضعف الادخار المحلى اللازم للقيام بالتنمية الاقتصادية وبسبب ارتفاع النفقات العسكرية، لجأ السودان مرارًا إلى التمويل الخارجى فأصبحت ديونه ١٧ مليار دولار فى عام ١٩٩٤، أى ٢٨٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى. وهذا من أعلى معدلات المديونية فى العالم. ويشير الجدول التالى[١٧] إلى طبيعة الديون الخارجية (بملايين الدولارات).

الديون الخارجية	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
ديون طويلة الأجل	٨٩٦٥	٩٦٥١	٩٧١٦	٩٤٨٠	٩٤٩٠	٩٣٧٢
ديون قصيرة الأجل	٣٩٩٥	٤٦٩٦	٥١٥٧	٥٦٨٢	٦١٤٨	٦٨٦٢
صندوق النقد الدولى	٨٨٤	٩٥٦	٩٦١	٩٢٣	٩٢٣	٩٨٠
حجم الديون	١٣٨٤٤	١٥٣٠٣	١٥٨٣٤	١٦٠٨٥	١٦٥٦١	١٧٢١٤
خدمة الديون	٥٧	٢٣	٢٢	٢٥	١٧	صفر

(٢-١) مكونات الديون

يمكن تقسيم الديون السودانية إلى أربعة أقسام:

١- ديون المنظمات الدولية والإقليمية[١٨] منها:

* البنك الدولى والهيئة الدولية للتنمية: ١٢٤٣ مليون دولار نجمت عن أكثر من خمسين قرضًا منحت لتمويل البنية التحتية. بأسعار فائدة تبلغ من ٢ . ٤٪ إلى ٢ . ٦٪ بالنسبة لقروض البنك و٧٥ . ٠٪ بالنسبة لقروض الهيئة.

* صندوق النقد الدولى. فى نهاية ١٩٩٥: بلغت الديون الناجمة عن قروض لتغطية

عجز ميزان المدفوعات حوالى ١٧٠٠ مليون دولار وأصبح السودان من أكبر المدينين للصندوق، علماً بأن ديون الصندوق غير قابلة لإعادة الجدولة وذلك على عكس الديون الثنائية ولم يسدد السودان المتأخرات المتراكمة منذ يوليو ١٩٨٤(١٩). توترت العلاقات بين الخرطوم والمؤسسة الدولية فأصدرت فى سبتمبر ١٩٩٠ «إعلان بعدم التعاون»، وتطبيقاً للتعديل الثالث لاتفاقية الصندوق الذى دخل حيز التنفيذ منذ نوفمبر ١٩٩٢ الذى يقضى بتعليق حق الاستفادة من التسهيلات عند عدم تسديد العضو الديون المستحقة للصندوق، قرر المجلس التنفيذى حرمان السودان من القروض اعتباراً من أغسطس ١٩٩٣.

* صندوق النقد العربى: بلغ مجموع المتأخرات ٥٣ مليون دينار عربى حسابى أى ما يعادل ٢٢٤ مليون دولار وذلك حتى نهاية ١٩٩١(٢٠). أما أسعار الفائدة فتتراوح بين ٣.٧٥٪ و٧.٠٠٪ وتختلف حسب نوع القرض وعدد سنوات التسديد.

* الصندوق العربى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية: ٤٨١ مليون دولار بسعر فائدة قدره ٤٪.

* صندوق التنمية الأفريقى: ١٩٧ مليون دولار بسعر فائدة ٠.٧٥٪.

٢- ديون الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وفرنسا وبريطانيا. وهى على التوالى ٤١٠ و١٣١ و١٢٢ و١٠٧ مليون دولار.

٣- ديون المؤسسات الوطنية للدول العربية(٢١).

* وكالة النقد السعودى: ١٠٤٨ مليون دولار. سعر الفائدة ٥٪.
* الصندوق الكويتى: ٨٠٩ مليون دولار. سعر الفائدة من ٤ إلى ٥٪.
* صندوق أبو ظبى: ٢٥٩ مليون دولار. سعر الفائدة من ٢.٥٪ إلى ٥٪.
* الصندوق الليبى: ٢٢٠ مليون دولار. سعر الفائدة ٥٪.
* الصندوق السعودى: ١٨٢ مليون دولار. سعر الفائدة ٢٪.

٤- الديون المصرفية: ٢٠٧٧ مليون دولار. أسعار الفائدة متغيرة حسب سوق لندن وتتجاوز عادة ١٠٪.

باستثناء التمويل المصرفى، نجمت الديون الخارجية عن قروض منحت بشروط ميسرة نسبيًا اتخذ أغلبها شكل المساعدات الرسمية للتنمية الاقتصادية. ومع ذلك ظهرت مشكلة الدفع بسبب اختلال المبادلات التجارية. حيث تستقر أسعار القطن والسمسم تارة وتنخفض تارة أخرى فى حين ترتفع باستمرار أسعار المواد المستوردة. ولما كان من اللازم سد العجز التجارى باللجوء من جديد إلى القروض الخارجية تراكمت الديون وأصبحت خدمتها غير ممكنة مما استلزم عقد اتفاقات لإعادة الجدولة.

(٢-٢) إعادة جدولة الديون غير فاعلة:

للتخفيف من حدة هذه الأزمة عقدت اتفاقات مع الدول الدائنة فى إطار نادى باريس. نذكر منها مايلى(٢٢):

* اتفاق ١٣ نوفمبر ١٩٧٩: فى هذا التاريخ، لجأ السودان لأول مرة إلى نادى باريس وتناول الاتفاق إعادة جدولة ٤٠٠ مليون دولار التى تمثل خدمة الديون المستحقة حتى منتصف عام ١٩٨١ حيث منحت للدولة مدة إضافية للتسديد قدرها ٧ سنوات.

* اتفاق ١٨ مارس ١٩٨٢: تضمن تأجيل ١٨٠ مليون دولار مستحقة من منتصف ١٩٨١ ولغاية نهاية ١٩٨٢. حصلت الدولة بمقتضاه على فترة سماح لمدة ٦ سنوات على أن يبدأ الدفع بعد انقضائها ولفترة ٥ سنوات.

* اتفاق ٤ فبراير ١٩٨٣ واتفاق ٣ مايو ١٩٨٤ وكذلك الاتفاقات الأخرى والتى تناولت إعادة جدولة الديون الجديدة والقديمة.

أصبح السودان يلجأ باستمرار إلى نادى باريس. وفى كل مرة تؤجل الديون الجديدة وتمنح مدد أطول للديون القديمة. وبمرور الزمن تفاقمت الأعباء المالية ولابد من التذكير بأن هذه الاتفاقات تقتصر على نادى باريس الذى يضم البلدان الصناعية

الدائنة والذى يهتم بالديون الرسمية فقط. أما الديون المصرفية فتجرى إعادة جدولتها في نادى لندن المختص بهذا النوع من الالتزامات. وبالنسبة للديون العربية فتعاد برمجتها بصورة ثنائية خارج الناديين المذكورين.

ولاشك أن إعادة البرمجة أمر لا مفر منه إذ بدونها يتعين تخصيص نحو ٦٥٠ مليون دولار سنويًا للوفاء بفوائد وأصل الديون. وغنى عن البيان أن الدول تواجه عادة التزاماتها المالية الخارجية عن طريق العملات الحرة المتأتية من حصيلة صادراتها. ولما كان المعدل السنوى للصادرات السودانية لا يزيد على ٤٨٠ مليون دولار، يصبح من المستحيل دفع الديون، إذ تشكل خدمتها ١٣٥٪ من الصادرات. علمًا بأنه من المتعارف عليه لدى خبراء الأمم المتحدة[٢٣] أن العلاقة بين خدمة الديون والصادرات يجب ألا تتعدى ٢٥٪ حتى لاتتأثر التنمية الاقتصادية ولاتتضرر المالية العامة. لذلك يلجأ السودان دوريًا إلى دائنيه بغية تأجيل الدفع. وهكذا لم يدفع فعلاً سوى ٢٣ مليون دولار فى عام ١٩٩٥ أى ٤٪ فقط من المبلغ الواجب دفعه. علمًا بأن البلد لم يدفع دولارًا واحدًا فى العام السابق. وهذا هو السبب الأساسى الذى يفسر انتقال احتياطيات العملات الحرة من ٣٧ مليون دولار فى عام ١٩٩٣ إلى ٧٨ مليون دولار فى عام ١٩٩٤.

لم يستفد السودان من امتيازات إعادة الجدولة المقررة فى بنود تورنتو المعززة التى تتضمن إلغاء نصف الديون وإعادة برمجة النصف الآخر مع فترة سداد تصل إلى ٢٣ سنة وسماح لمدة ٦ سنوات[٢٤]. وكان النادى يسعى فى الأصل إلى التخفيف من وطأة الديون بغض النظر عن أنظمة حكم البلدان المدينة. ولكن ظهرت فى الغرب منذ نهاية الثمانينات فكرة ربط منح الموارد المالية (القروض والمساعدات والهبات والاستثمارات المباشرة) بالديمقراطية. وفى أغلب الأحيان اعتمد مفهوم هذه الديمقراطية على مدى ملائمة أنظمة الحكم فى البلدان النامية مع التطلعات السياسية والمصالح الاقتصادية للدول المانحة. حيث انعكس هذا التطور مباشرة على نادى باريس فراح يلغى ديون بعض الدول ويعيد جدولة ديون دول أخرى بشروط مختلفة وانطلاقًا من معايير لاتستند إلى المشاكل الحقيقية كالفقر والبطالة واختلال الموازين الداخلية والخارجية. وهكذا تناقض الهدف الأصلى للنادى مع عملياته. فرفض تقديم التسهيلات اللازمة للسودان بسبب موقف الولايات المتحدة وبعض الدول الأوربية من نظام الحكم

فيه. علمًا بأن السودان من الدول الأكثر فقرًا فى العالم حسب تصنيفات البنك العالمى ويعانى بشدة من ديونه الخارجية. أضف إلى ذلك أن نادى باريس يعتمد اعتمادًا كبيرًا على صندوق النقد الدولى والبنك العالمى إذ لا يمكنه ممارسة نشاطه إلا بمساعدتهما. فلا توجد فى النادى أجهزة متخصصة بتوفير ومعالجة المعلومات حول الوضع الاقتصادى والمالى للبلدان المدينة[٢٥]. ومما لاشك فيه أنه بالإمكان إجراء تعديل على هذا التنظيم وإحداث مثل تلك الأجهزة. بيد أن الأمر ليس بهذه السهولة حيث لا تقتصر المشكلة على المعلومات بل تشمل أيضًا الارتباط الوثيق بين إعادة الجدولة وبرامج الإصلاح الاقتصادى. فلا إعادة جدولة بدون برامج. ولما كانت البرامج محصورة بصندوق النقد الدولى من حيث الإنشاء والمراقبة، فإن نادى باريس لايجد بدًا من الارتباط به. ولما كانت علاقة السودان مع صندوق النقد الدولى سيئة للغاية، لذلك تصبح علاقته بنادى باريس متردية أيضًا. ولايعد أمام الدول النامية المثقلة بديونها سوى خيار واحد وهو الموافقة على شروط الصندوق وقد تقع خلافات فى وجهات النظر بين الصندوق والدولة المدينة. وهذا ما حدث مع تسع دول عربية. ولكن فى جميع الحالات لم يحدث الخلاف حول مسائل جوهرية ومبدئية تتعلق بتطبيق أو عدم تطبيق برامج التصحيح بما فيها تخفيض قيمة العملة، لأن ذلك يلغى أساسًا عملية إعادة الجدولة وقد يقع الخلاف حول التفاصيل المتعلقة بأسعار وتنظيم الضرائب الجديدة المقترح إحداثها وبكيفية تقليص النفقات الحكومية وبعدد المؤسسات العامة الخاضعة للخصخصة. ولما كانت البرامج التصحيحية شرطًا لإعادة الجدولة ولما كانت البلدان المدينة فى حالة عسر شديد، فإن الخلافات تنتهى بقبول شروط الصندوق حتى وإن كانت مبنية على أسس ضعيفة وعلى تحليلات غير سليمة.

وضع خبراء صندوق النقد الدولى برامج تصحيحية للسودان تناولت جميع أدوات السياسة الاقتصادية والسياسة المالية وليس هنالك أى اعتراض على ضرورة مواجهة الاختلالات المالية والتجارية. فمن العبث التصدى لأزمة المدفوعات تحت ظل مالية عامة مهزوزة وسياسة تجارية غير سليمة. إلا أن المشكلة تتعلق بالإجراءات الصارمة المتبعة فى هذه المواجهة فقد فشلت تلك البرامج فى تحقيق التوازنات الاقتصادية والمالية وأدت

إلى إحداث آثار سيئة جداً على مستوى المعيشة وإلى استياء شعبى عنيف. وهكذا دخل السودان فى المأزق فهو لا يستطيع الاستمرار فى تطبيق السياسة التقشفية المقترحة من قبل الصندوق بسبب الفقر والبطالة كما لا يمكنه الوفاء بالتزاماته بسبب تراكم الديون وعجز موازينه الخارجية. ولم تقد إعادة الجدولة إلى تخفيف حدة المديونية لأن السودان يعانى من مشاكل بنيوية تتعلق بضعف صادراته قياساً بوارداته وإنتاجه قياساً باستهلاكه. أمام هذه الأزمة المستعصية لابد من إعطاء دفعة جديدة للمالية الخارجية عن طريق إلغاء بعض الديون. إنه الحل الوحيد لكنه ليس الحل الأمثل والنهائى. لقد دلت التجارب[٢٦] على أن إلغاء الديون الرسمية يعتمد بالدرجة الأولى على اعتبارات سياسية. ناهيك عن أن المشكلة الأساسية لاترتبط بحجم الديون فحسب بل كذلك وبصورة خاصة بالقابلية على الدفع. وتتأتى قدرة الدولة من العملات الحرة التى تحصل عليها من صادراتها وتحويلات عمالها المهاجرين. فإذا كان مجموع هذه الإيرادات لايغطى الواردات كما هو الحال فى السودان تصبح فاعلية الإلغاء ضعيفة. إذ أن عجز الميزانين التجارى والجارى سيجعل الدولة مضطرة إلى الاقتراض من جديد فتتراكم الديون مرة أخرى وسوف يصعب على الدائنين منح إعفاءات أخرى. فعلى افتراض إلغاء جميع الديون السودانية وهذا أمر غير ممكن على الصعيدين السياسى والتطبيقى، فإن الأزمة سرعان ما تظهر لاحقًا.

نتيجة لعدم فاعلية إعادة الجدولة وصعوبة إلغاء الديون، لابد من معالجة جذور الأزمة فى السودان وكذلك فى جميع الأقطار العربية المثقلة بديونها، ولم ترصد الأموال المقترضة للتنمية ولم تتعذر خدمة الديون بسبب شروط الإقراض. إن المديونية الخارجية مشكلة داخلية بالدرجة الأولى نجمت عن ارتفاع الانفاق العسكرى والقطاع العسكرى غير منتج ويعتمد اعتماداً كليًا على استيراد المعدات الحربية التى استنزفت العملات الحرة فصعب سداد الديون. وعلى هذا الأساس لايمكن للسودان معالجة ديونه إلا بتقليص الإنفاق العسكرى عن طريق إيجاد حل دائم للصراعات السياسية الداخلية.

(٣) تدهور قيمة العملة:

بسبب العجز المزمن للميزان الجارى وتفاقم المديونية الخارجية، انخفضت قيمة

العملة عدة مرات تجاه العملات الرئيسية. ففى عام ١٩٧٠، كان الدولار يعادل ٣٥. جنيه. وتطبيقًا للبرامج التقويمية لصندوق النقد الدولى، بدأت سلسلة التخفيضات حتى بلغ الدولار ٠.٩٠ جنيه عام ١٩٨١[٢٧]. وأصبحت الدولة تلجأ سنويًا إلى التخفيض فوصل الدولار إلى ٤.٥٠ جنيه عام ١٩٩١. وبذلك فقدت العملة السودانية ٥٦٪ من قيمتها سنويًا ولمدة ٢١ سنة. ثم حدثت فى السنوات الأخيرة تطورات نقدية بالغة الخطورة أثرت بشدة على مستوى معيشة المواطنين.

(٣-١) التعويم:

قبل فبراير ١٩٩٢، كان التثبيت هو النظام المعمول به لتعادل العملة. فقد كان البنك المركزى يحدد قيمة الجنيه مقابل الدولار انطلاقًا من اعتبارات تتعلق بالتجارة الخارجية وحجم الاحتياطيات الدولية. أما العملات الرئيسية الأخرى فتسعر مرورًا بالعلاقة بين الدولار والجنيه. لقد بينت جميع التجارب فى الوطن العربى أن هذا النظام يصلح بالدرجة الأولى للبلدان التى تستطيع بسهولة التدخل لمعالجة تذبذب عملتها بسبب توفرها على احتياطيات دولية ضخمة وعلى دخول مهمة من استثماراتها الخارجية. وهذا هو وضع دول مجلس التعاون الخليجى. ولم يكن التثبيت يتلاءم مع المعطيات الاقتصادية والمالية فى السودان لأن احتياطياته الدولية لاتتعدى ٣٠ مليون دولار أى ما يعادل واردات لمدة تسعة أيام فقط (مقابل أكثر من خمسة أشهر فى الدول الخليجية) ولا يوجد لديه استثمارات خارجية. كما كان السودان يعتمد على نظام تعدد أسعار الصرف. فهناك سعر (٤.٥٠ جنيه للدولار الواحد) يسرى على استيراد ٢٨ سلعة كالحبوب والمنتجات النفطية والأدوية. وسعر آخر (٨.٩٠ جنيه للدولار) يتعلق ببعض السلع المستوردة والمصدرة[٢٨]. وعلى الرغم من هذا التعدد، كانت الأسعار الرسمية بعيدة جدًا عن القيمة الحقيقية للعملة بسبب مبالغة البنك المركزى عند تحديد سعر تعادلها. وغنى عن البيان أنه كلما زادت الفجوة بين السعر الرسمى وسعر السوق الموازية كلما تضررت المالية الخارجية. وبالنظر لفشل الإجراءات العقابية التى اتخذت حيال من يمارس العمليات النقدية غير الرسمية وبسبب ميل صندوق النقد الدولى للتعويم ومعارضته الشديدة للتعدد، أقدمت الحكومة فى فبراير ١٩٩٢ على إلغاء التثبيت

وإحلال التعويم. وأنيط بالبنوك التجارية مهمة التحديد اليومى لسعر الصرف بموجب العرض والطلب وقد رحب الصندوق بهذه الخطوة وكذلك بتوحيد السعر لأنه يزيد الثقة بالعملة ويقضى على فوضى التعدد ويقلص تدخل الدولة فى المبادلات الجارية وفى الحياة الاقتصادية والاجتماعية اليومية.

أجرى صندوق النقد الدولى دراسة ميدانية لإثنى عشر بلدًا فى أمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء انتقلت من التثبيت إلى التعويم خلال الفترة الواقعة بين ١٩٨٥ و١٩٩٢. وكانت النتائج كالتالى: انخفض التضخم فى ستة منها وتصاعد فى بلد واحد وبقى مستقرًا فى البلدان الأخرى. كما زاد الناتج المحلى الإجمالى فى أحد عشر بلدًا. لذلك يقول خبراء الصندوق إن التعويم لا يقود بالضرورة إلى انهيار العملة أو إلى التضخم أو إلى انخفاض الناتج المحلى الإجمالى[٢٩] لقد كان صندوق النقد الدولى أول المعارضين لفكرة التعويم ثم أصبح أول المدافعين عنها. كان يبالغ فى محاسن التثبيت وصار يبالغ فى محاسن التعويم. ولاشك أن التعويم قاد إلى نتائج إيجابية فى بعض الدول لكنه أدى كذلك إلى إحداث أزمة معقدة فى دول أخرى. استطاعت مصر إلى حد كبير أن تنجح فى سياستها النقدية الجديدة التى عرفت بالضبط نفس التطور الذى حدث فى السودان: من التثبيت إلى التعويم ومن تعدد الأسعار إلى توحيدها. ويعود نجاح التجربة المصرية إلى عوامل عديدة منها الدعم الكبير للاقتصاد المصرى الذى تقدمه المنظمات الدولية وكذلك البلدان العربية والغربية. فى حين لم يحصل السودان على مثل هذا الدعم. فى اليوم الثانى من تبنى النظام الجديد انهارت العملة السودانية. تحول سعر صرف الدولار من ٥.٤ جنيهًا إلى ٦٩.٤ جنيهًا ثم ارتفع التضخم ولم يقد التعويم إلى معالجة السوق السوداء. ففى عام ١٩٩٤، كان الدولار يعادل ٤٠٠ جنيه فى البنك المركزى و٤٧٩ جنيهًا فى السوق الموازية. كما تبين أن توحيد سعر الصرف استوجب ضغطًا كبيرًا على نفقات الدولة فازدادت المشاكل السياسية والاجتماعية. وعلى الرغم من التعويم والتخفيض المستمر، لاتزال العملة غير قابلة للتحويل لأسباب عديدة منها القيود المفروضة على مدفوعات المعاملات الجارية التى تعرقل اندماج البلد فى الاقتصاد العالمى المبنى على حرية التعامل. من هذه القيود ضرورة موافقة

السلطات النقدية على شراء العملات الأجنبية واستيراد المواد وللحصول على هذه الموافقة يشترط إيداع مبلغ معين لدى المصارف يتناسب مع قيمة السلع المزمع استيرادها. أما قيود الصادرات فتتمثل فى تسليم عوائد التصدير وإيرادات المعاملات غير المنظورة إلى البنك المركزى خلال فترة زمنية محددة. يتولى البنك استبدالها بالعملة المحلية وبالسعر الرسمى للصرف.

إضافة إلى اختلال الميزان الجارى، تساهم المالية الداخلية فى تدهور العملة وارتفاع معدل التضخم. فمنذ عدة سنوات تشكو الميزانية العامة من عجز وصل فى عام ١٩٩٢/٩٣ إلى ٥١,٦ مليار جنيه، أى ١٢,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى. يتأتى العجز بصورة خاصة من حجم النفقات العسكرية. فحسب تصريحات المسئولين السودانيين، ينفق البلد على العمليات العسكرية نحو مليون دولار يومياً. يعادل هذا المبلغ، خلال سنة، حصيلة الصادرات الكلية. وهكذا تقود الصراعات العسكرية إلى تزايد العجز وبالتالى إلى التأثير على العملة.

كما أدت معالجة العجز إلى تفاقم الأزمة النقدية بدلاً من تخفيف حدتها. فقد تمخضت عن الإجراءات المتخذة فى السنوات الأخيرة نتائج بالغة الخطورة من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية: تقلصت الإعانات الممنوحة للميزانيات المحلية وألغيت التحويلات المقررة لمؤسسات القطاع العام. كما طبق نظام مساهمة الطلبة والتلاميذ فى تحمل نفقات التعليم وأطلقت حرية تسعير المواد فارتفعت أسعار السلع الضرورية خاصة السكر والدقيق والمنتجات النفطية. ولكن لم تكف هذه الإجراءات لسد العجز. كما اتجهت المساعدات الخارجية نحو التقلص الشديد فانعكس الأمر مباشرة على إيرادات الميزانية العامة. لذلك تلجأ الحكومة مضطرة إلى الإصدار النقدى الجديد. خلال الفترة الواقعة بين نهاية ١٩٩١ ونهاية ١٩٩٢ ارتفع عرض النقود من ٥٤,١ مليار إلى ١٢٩,٨ مليار جنيه، أى بزيادة ٥٤٪ قياساً بنفس الفترة من السنة السابقة[٣٠]. إنها مبالغ كبيرة جداً مقارنة بمالية الدولة ومقدرتها الاقتصادية. ويلاحظ أن الإصدار النقدى لم يعد مصدراً استثنائياً للتمويل بل أصبح عادياً مما أفضى إلى استفحال التضخم وإلى تردى أسعار الصرف.

لاتوجد علاقة مباشرة بين انهيار الجنيه السودانى وسياسة صندوق النقد الدولى. ففى السودان والجزائر والعراق تعانى مالية الدولة الداخلية والخارجية من عجز مزمن. ويصبح من الطبيعى إذن أن تنخفض أسعار صرف عملاتها حتى بدون تدخل صندوق النقد الدولى وعلى سبيل المثال، لا توجد أية علاقة بين العراق وبرامج الصندوق ومع ذلك انهار الدينار بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية والمالية حيث ارتفع سعر صرف الدولار فى السوق الموازية من نصف دينار فى نهاية ١٩٧٩ إلى ٣٢٠٠ دينار فى نهاية عام ١٩٩٥. ولا تأتى أزمة الديون وما ينجم عنها من إجراءات تقشفية وتخفيض قيمة العملة من الصندوق بل من السياسة الاقتصادية والصراعات المختلفة.

(٣-٢) آثار تخفيض العملة:

يرى صندوق النقد الدولى أن التخفيض يقود إلى معالجة عجز الميزان التجارى وبالتالى إلى تقليص اللجوء إلى التمويل الخارجى فتخف أزمة المديونية. أما الدول المعنية فترى أن هذه العملية النقدية تمس أصحاب الدخول المنخفضة وتؤدى إلى إحداث ردود فعل داخلية قد تكون عنيفة واستمرت الخلافات فى وجهات النظر عدة سنوات وانتهت بترجيح موقف الصندوق لا لأنه صائب بل لأن مساندته ضرورية لإعادة جدولة الديون الخارجية التى أصبحت خدمتها عائقًا أمام التنمية. ومعلوم أن هذه المساندة لا تمنح إلا تحت شروط محددة أهمها تخفيض قيمة العملة.

إن التخفيض قرار حكومى يتخذ سواء كانت العملة مثبتة أم معومة. ويهدف إلى التأثير على الأسعار لزيادة الصادرات وتقليص الواردات وبالتالى يعود التوازن إلى الميزان التجارى أو على الأقل يهبط عجزه ومن الناحية العملية، تتوقف هذه المعادلة على درجة مرونة الطلب. فى أغلب البلدان الصناعية حيث يؤدى ارتفاع سعر سلعة معينة إلى إنقاص الطلب بتأثير المنافسة فى حين لا يقود بالضرورة انخفاضه إلى تكالب المستهلكين. أضف أضف إلى أن القطن والسمسم والصمغ العربى تحدد أسعارها بالدولار لذلك لا يؤثر انخفاض قيمة العملة المحلية على مستوى أسعارها فى الخارج. وبالمقابل، يصعب الحد من الطلب على أغلب السلع المستوردة إما لكونها ضرورية

للمعيشة (حبوب ولحوم وزيوت) أو للتنمية الاقتصادية (نفط ومعدات صناعية) أو لأنها تتعلق بالدفاع الذى يخضع لمعايير سياسية. وعلى هذا الأساس، يقود التخفيض إلى ارتفاع أسعار السلع بصورة مباشرة نتيجة لاستيراد مواد غذائية أو مواد مصنعة وبصورة غير مباشرة عندما تدخل المواد المستوردة فى كلفة الإنتاج الداخلى. وهكذا تتناسب نسبة التخفيض طرديًا مع معدل التضخم. وكلما زاد التضخم تراجعت المقدرة الشرائية للمواطنين خاصة أصحاب المرتبات. فقد بلغ الحد الأدنى للأجور ١٤ جنيهًا فى عام ١٩٧٠ أى ما يعادل ٣٩ دولارًا ثم أصبح ٩٥٠٠ جنيه فى نهاية عام ١٩٩٥ أى ١١ دولارًا فقط ولم تعد أجور أغلبية العمال تكفى لتغطية ربع الحاجات الأساسية. لذلك طالب اتحاد نقابات العمال[٣١] فى تلك الفترة برفع الحد الأدنى إلى ثلاثين ألف جنيه.

وإذا كان لتخفيض قيمة العملة مساوىء فإن الرفض غير المدروس مضر أيضًا. فى بلدان عربية كثيرة اكتسبت العملة نوعًا من الكبرياء والأبهة فى حين لايستحق الأمر هذا التعظيم. إذ أن السمة الطيبة للدولة تتأتى من سلامة مخططاتها ومن جهودها لتحسين معيشة مواطنيها. وليست العملة سوى وسيلة لبلوغ هذه الغاية. إن الدفاع عن قيمتها ضرورى ولكن إلى حد معين يجب عدم تخطيه. فإذا تم الوصول إليه ولم تخفض العملة تتفاقم السوق السوداء وتزداد قيود الصرف وفى أغلب الأحيان تفشل السياسة النقدية لا بسبب التخفيض بذاته بل لعدم توفر المعلومات اللازمة لتحديد نسبته وتوقيته. كما يستاء المواطن من السياسة النقدية لا بسبب التخفيض بل لعدم زيادة دخله بنسبة تعادل على الأقل نسبة التخفيض.

فى السودان، كما هو الحال فى العراق ولبنان والصومال، انهارت العملة ومعها الحالة المعيشية للسكان. إنها الأقطار العربية الوحيدة التى عرفت مواجهات عسكرية دامت عدة سنوات. كما أنها الأقطار العربية الوحيدة التى عرفت تدهورًا شديدًا جدًا فى عملاتها. وما هذا إلا نتيجة لتلك المواجهات فقد أصبحت مشاكل السودان المالية والنقدية خطيرة جدًا ولا يتوقع أى تحسن ملموس فى المدى القريب. ستزداد الديون ويتفاقم عجز الميزان التجارى وترتفع معدلات التضخم والبطالة. إلا أن حدة هذه النتائج السلبية تتوقف على استغلال النفط.

(٤) الأمل فى النفط:

تشكل المشتريات النفطية ثلث الواردات الكلية وتؤثر بالتالى على الميزان التجارى تأثيراً كبيراً. ولا تستطيع الدولة تقليلها نظراً للاستهلاك الضعيف لذلك تجرى عدة محاولات لاستخراج النفط محلياً. بيد أن أغلب الحقول تقع فى جنوب البلاد الأمر الذى يعرقل عمليات التنقيب والاستغلال بسبب الحرب الأهلية.

(٤-١) ضعف الاحتياطيات النفطية:

دلت الأبحاث الاستكشافية التى انطلقت منذ أكثر من ثلاثين سنة على وجود النفط فى السودان. بيد أن المعلومات المتعلقة بكميته تتضارب. فقد قدرتها بعض مراكز البحوث[٣٢] بنحو ٣٠٠ مليون برميل. وللشركات العاملة تقديرات أخرى تتغير بطبيعة الحال من وقت لآخر تبعاً لتطور الاستكشافات. ففى منتصف الثمانينات أعلنت شيفرون مثلاً عن اكتشاف ٥٤٥ مليون برميل خلال فترة عملها. أما وزير النفط والمعادن السودانى فقد صرح بوجود ١٧٠٠ مليون برميل. ومن المحتمل أن تكون التقديرات المتفائلة أقرب إلى الحقيقة.

تعتمد الاحتياطيات النفطية على العلاقة بين سعر البرميل والكلفة الفنية للإنتاج. ومن المعلوم أن السعر مرتبط بالسوق وأن الكلفة تتذبذب نتيجة لسعة الحقول وعمقها. حيث تبلغ الكلفة أقل من دولار واحد فى الحقول الكبيرة (أكثر من ثلاثة مليارات برميل) التى لا يتجاوز عمقها ألف متر وتصل إلى أكثر من خمسة دولارات فى الحقول الصغيرة (أقل من ٢٥٠ مليون برميل) التى يبلغ عمقها ثلاثة آلاف متر. وتزداد الكلفة إلى عشرين دولار فى الحقول الواقعة فى البحر[٣٣]. يتوقف قرار الشركات فى إجراء العمليات الاستشكافية على سعر البرميل قياساً بالكلفة. وهكذا يصبح النفط قابلاً للاستخراج فتزداد الاحتياطيات إذا كانت الأسعار مرتفعة. وبالعكس تقود الكلفة النسبية المرتفعة إلى الكف عن التنقيبات وأحياناً إلى العدول عن الإنتاج. لهذا السبب أبرمت شركات نفطية عقوداً مع السودان خلال الفترة الواقعة بين ١٩٧٣ و١٩٧٩ أى عندما كانت الأسعار مرتفعة ثم فسختها بين ١٩٨٤ و١٩٨٨ أى عندما هبطت الأسعار.

وعلى هذا الأساس تتغير الاحتياطيات النفطية مع تقلبات الأسعار. وهذا هو أحد أسباب الاختلافات فى تقدير الاحتياطيات. كما تتوقف الإيرادات النفطية الصافية للبلد المنتج على نفس تلك العلاقة بين السعر والكلفة. ففى حالة التصدير سوف لا يزيد هذا الدخل على ٨ دولارات للبرميل فى السودان.

ومن زاوية أخرى تتدخل عوامل سياسية ومالية لا علاقة لها بالصناعة النفطية فى تقدير الاحتياطيات النفطية وتؤدى إلى إعطاء فكرة غير سليمة عن حجمها. فى أغلب الأحيان تحاول الحكومات تقليل أهمية الاحتياطيات فى مناطق المنازعات السياسية والعسكرية. ولا توجد أية معلومات رسمية تتعلق بحجم النفط فى هذه المنطقة علمًا بأن الدراسات أشارت إلى توفرها على ١٤٠٠ مليون برميل. وبالعكس، يبالغ أحيانًا فى تقدير الاحتياطيات الكلية بهدف استجلاب رؤوس الأموال الأجنبية ورفع الإنتاج وربما البيع بأسعار منخفضة.

انطلاقًا من التقديرات الرسمية، تمثل الاحتياطيات السودانية ٣٪ من احتياطيات الدول العربية الواقعة شمال أفريقيا. وإذا أنتج السودان فى السنوات القادمة ٣٠٠ ألف ب/ى، سوف لا يتعدى عمر النفط فيه ٦ سنوات مقابل ١٥ سنة فى تونس و٣٠ سنة فى الجزائر و٨٠ سنة فى ليبيا[٣٤]. وبينت الأبحاث الميدانية أن أغلب نفوط السودان ثقيلة الكثافة. تتراوح كثافة نفط أبو غبرا بين ١٥ و٣٠ درجة تحتاج تصفيته إلى تجهيزات غير متوفرة فى مصفاة بور سودان. لهذا السبب تم إنشاء مصفاة صغيرة فى جنوب غرب البلاد سعتها ٢٥٠٠ ب/ى تقتصر على معالجة نفط أبو غبرا.

(٤-٢) التخلى عن التنقيبات:

تتسم الصناعة النفطية فى السودان بالتخلى عن الكثير من التنقيبات لأسباب سياسية ومالية. فى أغسطس ١٩٥٩ حصلت أجيب وهى تابعة لشركة أنى الإيطالية على أول رخصة للتنقيب عن النفط فى البحر الإقليمى السودانى. تبعتها رخص منحت لشركات أخرى منها شل وبرتش بتروليوم ودكنا وكونتيننتل أويل التى انحصرت أنشطتها على الجوانب الجيولوجية والتصويرية. واتضح من نتائج الأبحاث أن تلك المنطقة تتوفر على كمية معينة من النفط. غير أن الحفريات صعبة للغاية وتكلف كثيرًا

نظرًا لعمق الحقول الذى يصل إلى ١٥ ألف متر. لهذا انتهت مهمة هذه الشركات إما بانتهاء أشغالها أو بتخليها عنها.

وفى عام ١٩٧٤ منحت رخصة تنقيب لشركة أمريكية ستاندارد أويل أف كاليفورنيا (أصبحت تسمى شيفرون). شملت هذه الرخصة مساحة قدرها ٢٨ ألف كلم^{٢} تقع فى البحر الأحمر. وفى السنة التالية، حصلت الشركة على منطقة أخرى تقع جنوب البلاد مساحتها ٥١٦ ألف كلم^{٢} أى ما يعادل ضعف مساحة سوريا والأردن. وفى منطقة سواكن الواقعة على البحر الأحمر، اكتشفت شيفرون عام ١٩٧٦ احتياطيات نفطية بلغ حجمها ٧٠ مليون برميل واحتياطيات غازية قدرها ٩٠٠ مليون م^{٣}. ثم وجدت فى المكلاد بالجنوب الغربى كمية قليلة من النفط[٣٥] وكان هذاالاكتشاف على درجة كبيرة من الأهمية بسبب عمق الحقل الذى لا يزيد على ٢٥٠٠ متر وكثافة النفط التى بلغت ٤٠ درجة. كما اكتشفت شيفرون آبارًا جديدة قرب النيل الأبيض والنيل الأزرق وكسلا والجزيرة بلغت كثافة نفوطها ٣٣ درجة أى ما يعادل كثافة النفط العربى الخفيف المنتج فى السعودية والذى اعتمدت عليه الأوبك فترة طويلة لتثبيت فروقات الأسعار وفى فبراير ١٩٨٤، قتل فى الجنوب ثلاثة من موظفى الشركة فقررت شيفرون تعليق أعمالها فى السودان. ولكن لابد من الإشارة إلى الجانب غير السياسى للقرار. فالحرب تعرقل بلا شك الأنشطة الاقتصادية خاصة التنقيبات النفطية. بيد أنها لم تكن السبب الوحيد لإيقاف الأشغال حيث ارتأت الشركة الأم إعطاء الأولوية لأعمالها فى كازاخستان. ويجد هذا التفسير مصداقيته فى استمرار الشركة بالتنقيبات فى المكلاد حتى يونيو ١٩٩٠. عندئذ انسحبت شيفرون من السودان بصورة نهائية بعد أن أنفقت على استثماراتها أكثر من ٨٠٠ مليون دولار. وبعد سنتين اشترت الحكومة الممتلكات المحلية للشركة عن طريق مؤسسة سودانية تابعة للقطاع الخاص. ولم تكن الشركة الأمريكية هى الوحيدة فى السودان. ففى نوفمبر ١٩٧٩ منحت لشركة توتال الفرنسية ٦٣٩١ كلم^{٢} للتنقيب عن النفط فى البحر الأحمر حيث اكتشفت حقلين. ثم اتسعت رقعتها لتشمل منطقة قرب المكلاد تخلت عنها شيفرون. أنفقت هذه الشركة ٥٠٠ مليون دولار. وهنا أيضًا أربكت الحرب أشغالها فقررت فى ديسمبر ١٩٨٥ إيقاف أعمالها مؤقتًا. وبعد ثلاث سنوات أعلنت بعدم وجود نية لمواصلة التنقيبات مالم تعالج مشكلة الحرب. وبدون جدوى حاول السودانيون إقناع المسئولين فى الشركة بالعدول عن موقفهم. ولم تقد المشاكل السياسية إلى عرقلة التنقيب فى الجنوب فحسب بل فى

الشمال أيضًا خاصة فى قطاع حلايب على البحر الأحمر. إنها منطقة خلاف حول السيادة مع مصر منذ قرن. ففى ديسمبر ١٩٩١ عقد السودان اتفاقية مع الشركة الكندية انترناشنال بتروليوم كوربوريشن للتنقيب فى حلايب وقد نددت مصر بهذه الاتفاقية لأنها تمس أراضيها. كما منحت مصر رخصًا للتنقيب عن النفط فى ذات المنطقة فتخلت الشركة الكندية عن أعمالها.

لقد شكلت استكشافات شيفرون وتوتال وكذلك المعوقات السياسية والمالية تجربة أساسية استفادت منها الشركات العاملة حاليًا. ففى ديسمبر ١٩٩٢ حصلت أراكيز وهى شركة كندية على رخصة التنقيب عن النفط فى منطقة المكلاد التى كانت تابعة لشيفرون وتوتال. وبغية تفادى المشاكل التى عانت منها الشركتان، اشترطت أراكيز تولى السلطات السودانية بقوات عسكرية ضمان أمن موظفيها وحراسة منشآتها. ثم بدأت أراكيز فى ١٩٩٤ بإنتاج كمية قليلة من النفط. ووضعت خطة لتطوير إنتاجية الآبار. اختارت الشركة الكندية ٣٤ بئرًا من مجموع ٩٠ اكتشفتها شيفرون وفى نهاية عام ١٩٩٦، أنتجت الشركة ١٣ ألف ب/ى ويتوقع أن يرتفع إنتاجها إلى ٣٨ ألف ب/ى فى نهاية عام ١٩٩٧. ثم يرتفع فى المدى البعيد ليصل إلى ٣٠٠ ألف ب/ى يخصص منه ٢٠٠ ألف ب/ى للتصدير. وإذا نفذت خطة الشركة على النحو المخطط له، فسوف يوفر السودان نحو ٢٥٠ مليون دولار فى السنة وهو المبلغ المخصص للواردات النفطية. ثم ينعكس ذلك إيجابيًا على الميزان التجارى لأن هذا المبلغ يسد نصف عجزه. بالنتيجة، سيتحسن سعر صرف الجنيه وينخفض التضخم. كما يمكن للدولة مضاعفة استهلاك النفط أربع مرات. عندئذ يتم تمويل المنشآت الصناعية والزراعية بالطاقة اللازمة فيزداد الإنتاج وتنطلق التنمية الاقتصادية. أضف إلى ذلك أن الصادرات النفطية سوف تؤدى إلى تغيير مالية الدولة الداخلية والخارجية تغييرًا لم يسبق له مثيل. سيصبح مبلغ الصادرات النفطية أكثر من مليار دولار سنويًا أى ما يعادل ضعف مجموع الصادرات الحالية التى تقتصر على المنتجات الزراعية. حينئذ تستطيع الدولة معالجة أزمة الديون الخارجية بدلاً من إعادة جدولتها باستمرار. سترصد الأموال لمحاربة المجاعة والأمراض والبطالة ولبناء البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية. بيد أن ترجمة التفاؤل إلى واقع ملموس يتوقف على عدة عوامل سياسية ومالية غير متوفرة لحد الآن.

الخاتمة:

تعانى جميع مكونات المالية الخارجية السودانية من اختلال شديد. وعلى عكس أغلب البلدان العربية، لايمكن معالجة هذا الاختلال عن طريق احتياطيات العملات الحرة التى تتسم بالضعف. لذلك لايجد السودان بدًا من الاقتراض من الخارج وطلب المزيد من الإعانات فتفاقمت مديونيته. وبسبب الحرب الأهلية التى تمتص الجزء الأكبر من الموارد المالية، تعذرت خدمة الديون مما أدى إلى تردى العلاقات مع الجهات الدائنة الرسمية ومتعددة الأطراف. ولأسباب سياسية أيضًا، توترت العلاقات الدبلوماسية مع عدد كبير من الدول المجاورة والغربية فانخفضت المساعدات وتحويلات العمال المغتربين مما انعكس على الحالة الاقتصادية والاجتماعية لجميع المواطنين وتدهور مستوى معيشتهم.

يعد السودان نموذجًا للبلدان التى فشلت برامجها التصحيحية فى تحقيق نتائج إيجابية. لم تقد السياسة النقدية الجديدة إلى زيادة الصادرات وتنمية تحويلات العمال المهاجرين بل إلى ارتفاع معدلات التضخم وانحسار الاستثمارات الوطنية وفى سبيل التصدى لهذه الأزمة الخانقة وبهدف إعادة التوازن إلى الميزان التجارى والميزان الجارى، تسعى الدولة إلى تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية على الاستثمار فى الصناعات الاستخراجية لاسيما فى الميدان النفطى. بيد أن إنتاج الخام يتعثر لضعف الاحتياطيات المؤكدة وتصاعد العمليات الحربية. وقد لا تساهم الإيرادات النفطية المحتملة فى التخفيف من حدة المشاكل المالية فى حالة استمرار الصراعات، بقدر ما تقود إلى ارتفاع النفقات العسكرية. لذلك يصبح من العبث مواجهة الأزمة المالية دون إيجاد حل سريع ومناسب ونهائى للنزاعات العسكرية والسياسية التى تتخبط فيها البلاد منذ حوالى عشرين سنة. السلام هو الأمل الوحيد والهدف الأسمى. فعن طريقه تزدهر الاستثمارات الوطنية والأجنبية وتعود المكانة الزراعية المرموقة للبلد وترتفع الإنتاجية الصناعية فتصبح معالجة الاختناقات المالية الخارجية ممكنة ويتحسن بالتالى مستوى معيشة المواطنين.

الهوامش والمراجع

١ – تفاصيل العلاقات التجارية فى الموجز الاحصائى السنوى للتجارة الخارجية. مصلحة الاحصاء. الخرطوم ١٩٩٦. للفترة الواقعة بين ١٩٩٠ و١٩٩٦، يمكن ترتيب شركاء السودان التجاريين كما يلى حسب أهميتهم. السعودية واليابان والصين وتايلند وألمانيا وفرنسا ومصر فيما يتعلق بالصادرات. السعودية وليبيا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيران فيما يخص الواردات.

٢ – التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ١٩٩٦ الصادر عن جامعة الدول العربية. للسنوات ١٩٨٩–١٩٩٥. وللسنتين التقديريتين ١٩٩٦ و١٩٩٧ راجع:

The Economist Intelligence Unit Limited. Country Report. London ler quarter 1997.

3 - Sudan Cotton Company Ltd. Annual Report. Khartoum 1994.

٤ – أرقام مقتبسة من العرض الاقتصادى والمالى. بنك السودان ١٩٩٤.

5 - Kenana Sugar Company. Annual Report 1995. Khartoum.

٦ – أجرينا هذه الحسابات انطلاقًا من النسب والقيم الكلية المنشورة فى التقرير من أجل التنمية فى العالم لعام ١٩٩٥، البنك العالمى.

٧ – ذكرت هذه الأرقام فى تقرير مناخ الاستثمار فى الدول العربية لعام ١٩٩٥ الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

8 - OCED. Geographical Distribution of Financial Flows to Developing Countries. 1994.

٩ – راجع تفاصيل هذه النفقات فى التقارير السنوية الصادرة عن المعهد الدولى لدراسات السلام Stockholm International Peace Research Institute. فى ستوكهولم "World Armament and Disarmament".

١٠– التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ١٩٩٣.

١١– منها وقائع منتدى طوكيو المنعقد فى مايو ١٩٩١ المتعلق باستراتيجيات التنمية.

١٢- تطرقت إلى هذه المشكلة التقارير السنوية للمصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا وكذلك عدة أعداد من المجلة الصادرة عنه: تعاون من أجل التنمية.

١٣- هنالك عدة دراسات وتقارير حول هجرة العمال العرب نذكر منها:

* وقائع المؤتمر العربى حول السكان المنعقد بتونس عام ١٩٩٣.

* الدكتور محمد لبيب شقير «انتقال القوى العاملة بين الأقطار العربية». صندوق النقد العربى ١٩٨٥.

* Gilbert Beauge. "Emigration Soudanaise Vers Les Pays Arabes Producteurs de Petrol". Paris 1989.

١٤- قانون التنمية الصناعية لعام ١٩٩٠.

١٥- تعتبر العملة متحررة من قيود الصرف عند احترامها لأحكام اتفاقية صندوق النقد الدولى التى تدعو إلى تجنب فرض القيود على مدفوعات المعاملات الجارية وإلى رفض الاتفاقات ذات الطابع التمييزى وإلى عدم اتباع نظام تعدد أسعار الصرف (المادة الثامنة من الاتفاقية المذكورة).

١٦- بيانات مؤتمر التجارة والتنمية للأمم المتحدة.

17- World Bank. World Debt Tables. 1996.

18- World Bank. World Debt Tables.

١٩- نشرة صندوق النقد الدولى الصادرة فى أكتوبر ١٩٩٣.

٢٠- التقرير السنوى لصندوق النقد العربى. أبو ظبى ١٩٩١.

٢١- العرض الاقتصادى. بنك السودان ١٩٩٣.

٢٢- الوثائق الدورية الصادرة عن إدارة الجدولة التابعة لوزارة المالية. الخرطوم.

23- ONU. "La dette. Crise Pour le Développement". Mars 1990.

٢٤- حول تفاصيل شروط تورنتو لعام ١٩٨٨ وشروط تورنتو المعززة لعام ١٩٩١، راجع مجلة التمويل والتنمية الصادرة عن صندوق النقد الدولى. مارس ١٩٩٢.

25- Bénoit de la Chapelle. "Le Club de Paris et la dette Mondiale depuis 1956:. La Documentation Française. Juin 1993.

٢٦- انظر تفاصيل التجارب المتعلقة بالدول العربية فى كتابنا:

Sabah Naaoush. "Economies et Finances des Pays Arabes". Ed. Al Qalam. Paris 1994.

٢٧- راجع تفاصيل هذه التخفيضات فى تقرير السيد محمد صلاح الدين «أزمة الديون الخارجية بتركيز خاص على السودان. جامعة الخرطوم ١٩٨٣. وكذلك رسالة السيد صديق محمد عبدالله «أزمة الديون الخارجية فى السودان». بحث جامعى قدم تحت إشرافنا فى عام ١٩٨٤. كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية. الدار البيضاء.

28- The Economist Intelligence Unit Limited. Country Profile. London 1991-1992.

٢٩- نشرت تفاصيل هذه النتائج فى أعداد متفرقة من مجلة «التمويل والتنمية» الصادرة عن الصندوق. راجع خاصة العدد الصادر فى يونيو ١٩٩٣.

30- International Monetary Fund. International Financial Statistics 1996.

31- Marchés Tropicaux et Méditerranéens. Paris 8 Décembre 1995.

32- World Energy Council. Report 1994.

٣٣- يتعلق الأمر بمتوسط الكلفة المتعارف عليها دوليًا. راجع:

Jean Pierre Angelier. Le Petrole Ed. Economica. 1990.

٣٤- استندنا فى حساب هذه العلاقات على الجداول المنشورة فى التقرير الاقتصادى العربى الموحد. مرجع سابق.

35- Arab Oil and Gas Directory. Arab Petroleum Research Center. Paris 1993.